مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٢/١٣

نظر تظلمات ٧٢ متهما فى قضـــــــيتى التنظيمات الشـــيوعية والتحريض يوم الاربعاء

تنظر الاربعاء القادم محكمة امن الدولة العليا برئاسة المستشار صـلاح الدين عبد المجيد صالح نائب رئيس محـكمة الاستئناف تظلمات ٧٢ متهما فى امـر حبسهم عـلى ذمة قضيتى التنظيمـات الشيوعية والتحريض وهؤلاء المتهمون هم سمير السعيد الناسى وسمير عبد الباقى عوض وسعيد مصطفى احمد جاد وسعد عبد اللطيف الساعى وسعيد عبد العزيز كساب والسيد محمد أبو زيد سيد الاهل وسـيد عبد العظيم حسن عمر وشـبل السيد سالم وصلاح زكى سيد أحمـد وصابر زايد احمد وصابر محمد محمود الجندى وصفى الدين صبرى على وصلاح الـدين عبد العزيز محمـد وعبد المنعم الغزالى الجبيلى وعبد اللطيف محمـد الحنفى وعبد المنعم عبد الحـليم نصر وعبد العزيز محمد الصباغ وعبد المنعم محمـد القصاص وعلى السيد محمـد سليمان مشالى وعيد صـالح مبروك وعادل محمد على الباس وعريان نصيف ناشد وعادل محمد الحردوح وعلى محمد على الحفنى الصباغ وعطية سويلم السيدربيع وعوض الله مصطفى عوض الله وعبد الهادى المهدى على عبده وعطية على عبد الواحد وعبد الله السيد هاشم وعبد المجيد أحمد احمـد عبد المجيـد وعبد السلام وهبة عهد السلام وعلى حسن الالفى وفاروق على ثابت وفاروق أحمد خلف وفـاروق أحمد ناصف وابراهيم عبد الراضى واكرام يوسف، فؤاد خليل وأحمد الشاذلى ابو الحسن وابراهيم عطية الباز وابو الفتوح عباد وأحمد على محمد الفولى وأحمـد فؤاد نجم وبهية الخطيب وجابر محمـود مبارك وحسان هاشم عثمان ورمضـان صالح أحمد وسعيد حفنى أحمد وسـيد أحمد حنفى وشهرة محمود أمين العالم وصلاح السيد عبد الرحيم وطارق محمد ابراهيم وعطية السيد عياد وعطية محمد ابراهيم قبيع وعطية محمد سالم وعلاء الدين يوسف عبد الحافظ وعبـد المنعم السيد كراوية وعبد المحسن السيد عمر شاشة وعماد الدين عتريس عطية وفتحى محمد زيادة وكمال خليل خليل ابراهيم ومحمد شهاب الدين سعد حسين ومحمد حفنى عبد الرحمن ومحمـد هشـام عبد الفتاح ومحمد رجائى محمد الميرغنى ومحمد أبو المكارم أحمد عطية ومحمود سـيد محمـد البيطـار وممـدوح عتريس عطية ومنصور عطية رمضـان ومحمد نجيب اسماعيل على ومصطفى زكى محمود طه ونبيل عتريس عطية وخالد محمد عبد الفتاح وكان المستشار محمد حلمى كساب رئيس محكمة اسـتئناف القاهرة . قد حدد دائرتين لمحكمة امن الدولة العليا لنظر جميـع التظلمـات المقدمة من المتهمين فى قضيتى التنظيمات والتحريض خلال أيام الثلاثاء والاربعاء والخميس وتقرر نظر ٦٠ تظلما فى اليوم .

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٢/١٤

مغالطات من الأزفستيا وتعليق من الأهرام

موسكو فى ١٣ — و.أ.ف — انتقدت صحيفة أزفستيا الاستفتاء الاخير الذى جرى فى مصر فى مقال شديد اللهجة نشر أمس وقالت ، أن الاستفتاء تم بسرعة بالغة بحثا عن ذريعة قانونية لقمع المظاهرات التى ينظمها المعارضون لنظام الحكم ، وقالت الصحيفة : أن حملة الدعاية للاستفتاء والتى اشترك فيها الرئيس السادات بنفسه تمت فى جو من العنف الموجه ضد القوى الديمقراطية والتقدمية !

واستندت الصحيفة الى برقية كان قد بعث بها كمال الدين حسين الى الرئيس السادات لتشكك فى نتائج الاستفتاء .

تعليق من الاهرام :

لو أن الازفستيا السوفيتية كانت حريصة بالفعل على الحقيقة لما تورطت هذا التورط الفاضح فى سلسلة من المغالطات الكاذبة ، تضمنها ذاك المقال الذى نسبته الى مراقبين سياسيين فى العاصمة المصرية ، ووضعت له عنوانا مهولا : « السلطة فى مصر تحاول تقنين القمع الموجه ضد القوى الوطنية » ..

.. ان فحوى المقال ، اذا ماصرفناه من تلك العبارات المعممة ، المهولة وتلك البلاغة الماركسية المعهودة التى تتقدم فيها الكلمات على حساب الحقيقة والواقع أن السادات قد أسرع بالاستفتاء بحثا عن ذريعة قانونية يواجه بها القوى الوطنية والديمقراطية التى تحاصم نظامه .. وأن نتائج الاستفتاء قد زورت .

لقد أسرع السادات بالفعل فى اجراء الاستفتاء لا ليبحث عن ذريعة قانونيه كما قالت الازفستيا ولكن من اجل أن ينشىء قانونا يكفل للامة سلامتها ويكفل للمواطن أمنه ، ازاء هذا المخطط المدروس بعناية والذى كان يستهدف تخريب مصر وتعويق مسيرتها ، هذا المخطط الذى تكشفت اتجاهاته العامة وملامحه الشريرة فى أحداث ١٨ ، ١٩ يناير .

.. لم يكن الرجل يريد العودة الى الاجراءات الاستثنائية ولم يكن يتفق مع مزاجه وفكره أن تعاود مصر اقتباس هذا النظام « السيبيرى » فى اعتقال الافراد دون ما سند من القانون .

كان يريد سلامة الوطن وتلك مسئوليته وكان يريد كرامة المواطن ، وذلك انجازه .. وكان مجابها فى نفس الوقت بهذا المخطط الذى تكشف كاملا فى تلك الاحداث السوداء .. لهذا طلب السادات من الامة أن توافق له على مشروع قانون بتشديد العقوبة ضد المخربين ، قانون سوف يعود فى تطبيقه أولا وأخيرا الى رجال القضاء .

سوف نسأل الازفستيا ولو أن السؤال مطروح على السوفيت منذ زمن بعيد واجابته معروفة وواضحة .. ماذا يكون رد فعل القادة السوفيت لو أن محاولة تخريب واسعة النطاق كتلك التى حدثت فى مصر ، محاولة غير مجهولة الوجوه حدثت فى موسكو .. أغلب الظن أن القيادة السوفيتية بحقوقها المطلقة وسلطاتها شبه الالهى كانت ستحشد الدبابات لسحق هذه المحاولة مثلما فعلت فى السابق ، دون الحاجة الى استفتاء أحد يكفى خبر من ٥ سطور تنشره الازفستيا بعد الحادث بأسبوع أو أسبوعين .. ولكن الهدف قد تحقق لقد أصبح الخوف كامنا فى نفوس الجميع .

اننا لا نجادل السوفيت حول طرائقهم فى معاملة الظواهر المماثلة ، ولانريد ان نستعيد امثله يعرفها العالم كله ، ولا نريد أيضا أن نجر أنفسنا الى تلك الحملة الواسعة حول حقوق الانسان فى

المجتمع السوفيتى والتى تزخر بها صحف العالم كله ، تلك الحملة التى لا تستند الى عبارات ضخمة أو مبهمة وانما تستند فى الحقيقة الى وقائع وشهادات يصعب تجاهلها .

ان وجه خلافنا الحقيقى مع الازفستيا ان الجريدة الناطقة باسم الحكومة السوفيتية ترى ان هذه الشراذم التى سعت بالتخريب والحريق الى تدمير الأمن العام فى مصر . هى قوى ديمقراطية ووطنية .

ان القوى الديمقراطية والوطنية مفهوم سياسى يصدق على قوى الجموع ، كقوى العمال أو الفلاحين أو الرأسمالية الوطنية ولكن هذه الشراذم المحدودة لايمكن أن تكون من القوى الوطنية أو من فصائلها ان هذه الجماعات الهامشية الخارجة على قوى الشعب قد استطاعت بالفعل فى نطاق الازمة الاقتصادية ، التى تمر بها مصر والتى يعرف الاتحاد السوفيتى اسبابها جيدا أن تحرف التظاهر الوطنى عن أهدافه — ولسنا ندرى هل كان مراسل الازفستيا يرسل الى جريدته أنباء المسيرات السلمية التى لم تنقطع طوال العام الماضى عن مجلس الشعب ، لتعلن بالحوار مطالبها .

اغلب الظن أن المراسل قد بعث ، وأن الازفستيا قد القت برسائله فى سلة المهملات ، لانه حتى المسيرات ممنوعة تماما فى موسكو .

واخيرا تستند الازفستيا الى برقية كمال الدين حسين لتقول أن الاستفتاء قد زور ، وبرقية كمال الدين حسين كما يعرف الجميع شهادة استبقت تاريخ الاستفتاءات ذاته — ولسنا ندرى لماذا لم تطلب الازفستيا من مراسليها فى القاهرة أن ينزلوا الى لجان الاستفتاء ليشاهدوه على الطبيعة وليشاهدوا اقبال الناخبين الذى فاقت نسبة حضورهم كل نسب الحضور فى الانتخابات السابقة . ولسنا ندرى كيف يجوز للازفستيا أن تستند الى شهادة كمال الدين حسين وهو فى عرفها يمينى موغل فى اليمينية ، لاتجوز شهادته ولكن الازفستيا لا تريد الحقيقة ، فقط تريد أن تكون الأداة المطيعة لتصورات القيادة السوفيتية المسبقة عن الاوضاع فى مصر ، وهى تصورات تفتقد الموضوعية وتفتقد المعرفة الحقيقية بالواقع المصرى ولعل ذلك الامر الاخير هو السبب الحقيقى والبسيط وراء كل الازمة فى العلاقات السوفيتية المصرية .